

محاكمـة الـربـاط :

شهادات المراقبين القانونيين

شهادات المراقبين القانونيين

– النم، الكامل للندوة الصحفية التي نظمتها الرابطة الدولية لحقوق الانسان.

بتاريخ ٢٧/٥/٨٣، نظمت الرابطة الدولية لحقوق الانسان بباريس، ندوة صحفية حضرها ممثلو الصحافة المحلية والاجنبية، وتقديم فيها أربعة محامين فرنسيين، وهم الاساتذة: شاربier – بورنازيل، وشمبوتبي دو ريب، وديبيو، ولاتور، بعرض حول المهمة التي قاما بها كمراقبين قانونيين منتخبين من قبل مجموعة من المنظمات الانسانية والحقوقية، من بينها: منظمة العفو الدولية، الرابطة الدولية لحقوق الانسان، جمعية المحامين المسيحيين، جمعية المحامين الشباب، ونقابة المحامين بباريس، وذلك لحضور محاكمة المناضلين الاتحاديين المعتقلين منذ ٨ ماي.

وقد افتتحت الندوة بكلمة ترحيب برجال الصحافة والمنظمات الحاضرة مع التذكير بالظروف التي تشهدها المحاكمة الجارية، وبالأحكام القاسية التي طلبها المدعي العام في حق المعتقلين . وبعد هذا اعطيت الكلمة للأستاذ شموميتي دو ريب، المحامي بمحكمة الاستئناف بباريس الذي تقدم بالعرض التالي:

* * *

لأنني لم أتمكن شخصياً من مقابلته، وقد حضرت قوات البوليس الى عين المكان واعتقلت هؤلاء المناضلين الذين يحاكمون حالياً. وتدعى النيابة العامة أنهم كانوا مسلحين بالهراوات، ويشكلون اخلالاً بالأمن العام. وهذه التهمة قد تعرض لهم لاحكام قد تبلغ خمس سنوات سجناً نافذة.

أما هؤلاء المعتقلون، فإنهم يؤكدون أنهم حاولوا فعلاً دخول مقر الحزب، لكنهم لم يكونوا مسلحين أبداً، ولم يتشارعوا نهائياً مع العناصر الموالية للمكتب السياسي.

والملاظ فعلاً أنه لا يوجد أى جريح من بين مناصري المكتب السياسي الذين كانوا داخل المقر، وأن الجروح التي أصيب بها عناصر الجناح الآخر لم تكن نتيجة المشاجرة بين الطرفين، بل تسببت فيها قوات البوليس، خاصة الاستاذ بنعمرو الذى عاينت جروحه عند دخوله قاعة المحكمة يوم الاثنين ١٦ ماي: أنفه مهشم، رأسه مجروح، وتلقى ضربات متعددة على كتفيه وظهره، وقد عاينت ذلك، لأن رئيس المحكمة طلب منه أن يخلع قميصه للتأكد من آثار الضرب. وقد صرخ بأن البوليس هو الذى تسبب فيها وقت اعتقاله، على اثر المشادة الكلامية التي وقعت بينه وبين رئيس الامن الذى حضر الى عين المكان مصحوباً بالبوليس، والذى لطم الاستاذ بنعمرو قبل أن ينهال عليه البوليس الحاضر بالضرب. والجدير بالذكر أنه قد حوكم بعد أحداث يونيو ١٩٨١، بثلاث سنوات سجناً مع وقف التنفيذ، وبالتالي، فهو يوجد في وضعية صعبة، نقلت اليكم هنا ما شاهدته والاطروحات المتواجدة.

قبل سفرنا الى المغرب ، أخبرنا السلطات المغربية عبر سفيرها بفرنسا ،
وحال وصولنا ، اتصلنا بالسفير الفرنسي بالرباط ، وبعد ذلك قمنا بالزيارة
البروتوكولية الضرورية لتقديم المحامين بالرباط ، ثم للنيابة العامة ، فرئيس
المحكمة الابتدائية ووكيل الملك . وقد استقبلنا من طرفهم جميعا . لم تغلق في
وجهنا ابواب ، لكننا شعرنا أحيانا بأن وجودنا غير مرغوب فيه ، وتم الاتفاق
على أن نحضر المحاكمة بشرط لا نرتدى بدلة المحامية ، باعتبارنا مراقبين
قانونيين ، وليس مدافعين عن المتهمنين .

وقد حضرنا فعلاً، الجلسة الأولى، التي خصمت للاستماع لاعتراضات هيئة الدفاع، التي ترکزت على النقاط التالية:
- تزویر توقيعات المتهمين على عدد من محاضر الشرطة التي تدعى اعترافهم بحمل السلاح والاعتداء.
- المطالبة بالفحص الطبي لمعاينة الجروح التي أصيب بها المتهمون.

"توجهت مع زميلي بورناتزيل الى الرباط لليلة المحاكمة، اى يوم الاحد ١٥ مايو مساء، وقد كان في استقبالنا زملاء من فدرالية حقوق الانسان - الفرع المغربي لهذه المنظمة الدولية - الذين شرحوا لنا موضوع هذه المحاكمة، وقد أخبرونا باعتقال ٣٤ شخصا في حالة تلبس، من بينهم عدد من المحامين: الاستاذ بنعمرو، وهو عضو مؤسس لجمعية حقوق الانسان بالمغرب، ونقيب سابق للمحامين بالرباط، الاستاذ السياسي نقيب المحامين بأكادير، الاستاذ الشتوكي، الاستاذ أحمد بنجلون، محامي متدرج وعضو جمعية حقوق الانسان، وكلهم أعضاء في اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي . وكما ترون، فإن الامر يتعلق بشخصيات بارزة سواء بالنسبة لمكانتهم في هيئة المحاماة، أو بالنسبة لمسؤولياتهم السياسية، فالشتوكي مثلا، عضو مؤسس للاتحاد، ويبناضل في هذا الحزب منذ عشرين سنة.

لقد قيل لنا بأن هناك انشقاقا في الاتحاد الاشتراكي بين أولئك الذين يؤمنون تقديم مرشحين للانتخابات البلدية التي ستجري خلال الاسابيع القادمة بالمغرب، والانتخابات البرلمانية التي ستتم في اواخر السنة، وبين الذين يؤمنون عدم تقديم اي مرشح بحجة ان المشاركة ضمن الظروف التي تحيط بهذه الانتخابات، والصلاحيات المضيقه جدا التي خولت لهذه المؤسسه سيكون في الحقيقة، عبارة عن دخول في لعنة الحكم المطلق، وتزكية لديمقراطية مزيفة.

وإذا كانت هذه النقاشات قد جرت داخل لحزب منذ مدة، وتم التوصل إلى اتفاق بشأنها، فإن المكتب السياسي قد أقبل على طرد مجموعة من أعضاء الحزب، ومن ضمنهم بنعمرو والسايس وكل الذين سبق ذكرهم. ويظهر أن إجراءات الطرد هذه مخالفة لقوانين الحزب، ولم تتم من خلال الأجهزة التي لها صلاحية اتخاذ قرارات من هذا النوع. ذلك أن الجناح الذي يرغب المشاركة في الانتخابات، لم يكن يتتوفر على الأغلبية اللازمة داخل اللجنة الإدارية، فالتحا على ما يظهر، إلى محاولة فرض هذه القرارات.

وقد حضر يوم ٨ ماي أمام مقر الحزب (الذى زرته شخصيا) هؤلاء
الاعضاء "المطرودون" . وحسب اطروحة النيابة العامة، التي يجبأخذها كما
هي بتحفظ وحذر، وقعت مشادة بينهم وبين المناصر الموالية لبوعبيدي ، التي
كانت داخل المقر وحاولوا منعهم من دخوله، فترتب عن ذلك اشتباكات بين
الطرفين، نادى على اثراها السيد بوعبيدي شخصيا ، على الشرطة لانه شعر بنفسه
مهندا (حسب قوله) ، وسيتعرض زميلي لاحقا ، بمزيد من التفصيل لهذا الموضوع

– المطالبة بالاستماع الى الشهود . فقد حضر العديد منهم تلقائيا الى المحكمة ، ومن بينهم محامي بالرباط ، الذى اخبرني أنه عندما توجه في الصباح الباكر كعادته الى منزل والده الكائن قرب مقر الحزب ، لمصاحبه الى المسجد ، لاداء صلاة الفجر ، شاهد استعدادات تقوم بها العناصر التابعة للمكتب السياسي لمواجهة احتمال حضور الجناح الاخر عن طريق العنف . يظهر اذن ، من خلال كلام هذا المحامي كشاهد عيان ، أن هناك تدبیر مسبق لما حدث .

وقد وجهت كل هذه الاعتراضات والطلبات بالرفض من طرف النيابة العامة ورئيس المحكمة .

وفيما يخص المحاكمة نفسها ، فإنها تحافظ في شكلها على المظاهر العادية ، وأعني بذلك أن المحامين يتكلمون بدون أدنى مضيافة ، كما أنها كمراقبين ، حظينا باستقبال ودى من طرف الكاتب العام لوزارة العدل ، بالرغم من أنه لم يجب على أسئلتنا الا بشكل عائم ، لكن هل أعطيت تعليمات مسبقة للمحكمة لاصدار أحكام محددة سلفا؟ هذا ما لا يمكنني تأكيده أو نفيه . وإذا كان ثمة حرص على حفظ المظاهر ، فإن كل الخروقات قد تمت قبل المحاكمة ، أي عند الاعتقال وخلال الاستنطاقات لدى الشرطة . ويجب الاعتراف أيضا أن السلطات تجد مبررات مريحة قياسا بمحاكمات سابقة مثل محاكمة النقيب الساسي بأكادير عام 1981 ، التي كان لها طابع سياسي واضح . فهي تدعي أن الامر يتعلق بمحاكمة جنائية الشيء الذي يعود بريح سياسي واضح بالنسبة للحكم الحالي ، يتجلى في امكانية تشويه سمعة الاتحاد الاشتراكي أمام الناخبين : انظروا كيف يتعاركون بينهم ويطلبون تدخل البوليس ، فالسيد بوغبيد الذى اعتقل بالامس ، هو نفسه الذى يطلب البوليس على مساعدته على ترتيب اوضاعه . فهذه اذن ، فرصة ذهبية ينتهزها النظام ليظهر أن الاتحاد الاشتراكي عاجز عن تسيير شؤون الدولة ما دام عاجزا عن تسيير نفسه . يقال عندي ان المحكمة لخير منبر لها تلقاء من صدى في الاوساط الصحفية ، وهذا ينطبق أيضا على هذه المحاكمة التي لقيت كذلك صدى في الصحافة الموالية للحكم .

هذه هي اطباعاتي العامة حول ما شهدته ، علما بأنني لم أشارك سوى في جلسة يوم الاثنين ، ولم يكن بامكانني انتظار استئناف الجلسات الأخرى ، التي أجلت الى يوم الخميس . وأترك الكلمة لزملائي " .

المرجع ، ذات على اثرها انسنة بوعيده متحفلا بالكلام والكلمات وموافق

المحاكمة صورية . والمؤمرة تستهدف الراديكاليين
 وبعد ذلك تناول الكلمة السيد لاتور ، حيث أكد أقوال زميله السابق ،
 وتابع قائلا :
 " رغم الحفاظ الشكلي على المظاهر العادية للمحاكمات ، كان يحضر

بيننا في جلسة يوم الخميس 19 ماي ، ما يقارب خمسة عشر بوليسيا ، ببدلتهم الرسمية ، يحولون دون أى اتصال فيما بين المتهمين ، علاوة على حضور مكثف للبوليس الرسمي والسرى داخل القاعة . وكان هذا مخط نقاش داخل المحكمة ، حيث طرح الدفاع أن وجودهم يحول دون حقه في الاتصال الحر بموكليه . وقد استجاب الرئيس لهذا الطلب فيما يخص البوليس الرسمي ، أما بالنسبة للبوليس السرى ، الذى كان تواجده واضحا ، فقد اعتبره رئيس المحكمة جزء من الجمهور ، ورفض مسطرة ادلة الحاضرين بهويتهم . كما أن رئيس المحكمة رفض طلب الدفاع باحضار سجل المستشفى الذى نقل الى قسم المستعجلات به ، الاستاذ بنعمرو ، كاثبات يعوض الفحص الطبى الذى سبق لرئيس المحكمة أن رفضه يوم الاثنين . وقد جدد الدفاع طلبه باحضار عامل الرباط ، الذى كان في عين المكان عند وقوع الاحداث ، للادلاء بشهادته ، وكذلك الاستماع لوكيل الملك نفسه للتأكد من أن الاستاذ السياسي لم يكن موجودا في عين المكان ، بل انه قدم نفسه لوكيل الملك بالرباط بعد أن سمع بأن الشرطة تبحث عنه ، وكذلك الامر بالنسبة للاستاذين الشتوكي وأحمد بنجلون . وقد أكد لهم وكيل الملك بأنهم غير متبعين على حد علمه ، وأنه من الأفضل أن يتوجهوا لمصالح الشرطة . ولقد تم اعتقالهم بالرغم من تأكيدهما وكيل الملك . إلا أن الرئيس رفض استدعاء وكيل الملك للادلاء بشهادته ، كما رفض طلب الدفاع برفع حالة التلبس على هؤلاء نظرا لأن اعتقالهم لم يتم الا بعد يوم 8 مايو .

وهكذا اتضح لنا أن وراء الحفاظ على السير الشكلي للمحاكمات ، تكمن اراده في التخلص من عدد من الاشخاص . ذلك أن جميع طلبات الدفاع قد رفضت منهيا دون أدنى مبرر أو تغطية قانونية .

وقد عرفت الجلسة عددا من الحوادث أبرزها طلب المحامين رفع الجلسة حتى يتمكنوا من الاتصال بموكليهم ، هذا الطلب الذى اعتبره المدعي العام مجرد مناورة ، فطلب الدفاع سحب هذه العبارة ، وهنا تدخل نقيب المحامين بالرباط ، الذى كان يحضر كل الجلسات ، لا كعضو في هيئة الدفاع ،

تستمر الى وقت متأخر من الليل، عن الثمانين محاميا من كل مناطق المغرب، بما فيها مناطق تبعد عن الرباط بـ ١٢٠٠ كلم. وهذا ما يؤكد أهمية هذه المحاكمة، التي لا ينخدع أحد في كونها مجرد قضية اخلال بالأمن العام، أو محف صراع داخلي للحزب. فمن الناحية المسطرية، لا يمكن أن تكون المسألة مجرد اخلال بالأمن العام، لانه لا يوجد أى جريح أو مصاب في صفوف موئي المكتب السياسي، أو في صفوف البوليس، كما لا يوجد أى طرف مدني. وهذا ما يؤكد وجود موأمرة وأغراض سياسية خفية وراء هذه المحاكمة."

المقابلة مع عبد الرحيم بويعيد

وفي الاخير، تدخل الاستاذ ديبو مضيفاً :

"انني اتفق تماما مع كل ما قاله زميلي السابقين، وأضيف من جهة أخرى، انه لا يوجد بمحاضر الشرطة أى دليل يؤكد تهمة انتهاك حرمة مسكن الغير، ولا أية شكوك بهذا الصدد. كما أشير الى عدم تمكنا من مقابلة زملائنا المتهمين، بالرغم من الوعود التي تلقيناها من أكثر من مسؤول . وقد اتصلنا هاتفيما بـ بويعيد، الكاتب الاول للاتحاد الاشتراكي، لمقابلته والنقاش معه حول هذه القضية. وكنا نود تعميق النقاش معه في موضوع هذا الصراع، لكننا حرصنا على عدم تجاوز اطار مهمتنا كمراقبين قانونيين، وطلبنا منه أن يحذثنا عن مجرى الاحداث، فاذا لنا بطبيعة الحال، أنه لم يشارك لا من قريب ولا من بعيد، عدا أنه قال للمناضلين الذين كانوا داخل مقر الحزب الاكتفاء بانتظار وصول البوليس، وعدم الرد على أى استفزاز."

وقد وجهنا له سؤالا ثانيا يتعلق بعدم حضور أى زميل محامي من موئي المكتب السياسي للدفاع عن الزملاء المحامين المعتقلين، وأظن أنه تضائق من هذا السؤال، فأجاب أن الحملة الانتخابية قد بدأت، وأن الجميع منشغل بها، ولا يمكن للمرء أن يوجد في عدة أماكن في نفس الوقت، فأجبنا أنه من الطبيعي أن تعطى الاسمية للاهتمامات السياسية على هذه المحاكمة الصغيرة، التي يعتبرها هو أيضا محاكمة جنائية، لكن هذا لا يمنع من الحضور الرمزي لمحام واحد على الأقل، أمام المتهمين والرأي العام، ما دام المكتب السياسي لم يطرح نفسه كطرف مدني. فأجابنا بأنه لم يفكر في ذلك، فأجبنا من جهةنا، بأن كثيرا من الزملاء قدموا من مناطق نائية كالعيون وفاس ومكناس، وأن عددا منهم لا ينتمون إلى الحزب، ولكن واجب الزماله أمل علىهم

بل كنقيب، واعتبر أن أقوال المدعي العام تمس بهيئة الدفاع، وأنج على ضرورة سحبها. وأمام رفض رئيس المحكمة لذلك، أعلن نقيب المحامين انسحابه من الجلسة، فأعلنت هيئة الدفاع من جهتها، أنها لا يمكنها إلا أن تتضامن مع نقيبها وأن تنسحب بمجموعها. وبعد توقف الجلسة لعدة ساعات، ومقاضيات بين رئيس المحكمة والمدعي العام، تم التوصل إلى صيغة لارضاء طرفى النزاع، استأنفت الجلسة بعدها يوم الجمعة على الساعة الثالثة بعد الزوال، حيث تم الاستماع للمتهمين الذين شرحوا ظروف اعتقالهم.

وقد حاولنا من جهةنا التعرف على الظروف الموجدة، وهي اجمالا نفس الظروف التي تعرض لها زميلنا السابق مع تدقيقات اضافية :

فالمكتب السياسي يؤكد بأنه قام بطرد عدد من أعضاء اللجنة الادارية من بينهم زميلنا بنعمرو، بالرغم من أن هناك مشكلات خاصة بالسير الداخلي للحزب، يتجلى في كون هو لا "المطرودين" منتخبين من طرف المؤتمرون الوطني المنعقد سنة ١٩٧٨، والذي لم يليه أى مؤتمر آخر، الشيء الذي يمكن تفسيره بالظروف التي عاشها الحزب. وكانت رغبة بنعمرو ورفاقه الذين توجهوا إلى مقر الحزب يوم ٨ ماي لحضور اجتماع اللجنة المركزية، هي المطالبة بعقد مؤتمر وطني تعبير فيه القواعد الحزبية عن رأيها في التطورات السياسية الأخيرة، وخاصة موقفها من الانتخابات المقبلة. ويقول المكتب السياسي : "ان "الراديكاليين" جاؤوا مسلحين بالهروات لاقتحام مقر الحزب، وفرض مشاركتهم في اجتماع اللجنة المركزية. وأثناء هذه المحاولات، كانت سيارة بوليس مارة بالصدفة، فلما رأت ذلك، أخبرت المركز الرئيسي للشرطة الذي بعث بقوات اضافية لاعتقال الراديكاليين، لاعتبارها بأن في ذلك اخلال بالأمن".

أما بالنسبة للبوليس، فإنه يقول : "على اثر مشادات كلامية بين الجناحين، تلقينا مكالمة هاتفية من طرف السيد عبد الرحيم بويعيد شخصيا، أخبرنا فيها بأن هناك أشخاصا يريدون اقتحام اجتماع اللجنة المركزية بالقوة، وطلب منا التدخل".

وهذه التدقيقات توضح لنا بأن هناك في الحقيقة، ثلاث اطروحات متناقضة : اطروحة البوليس، اطروحة الراديكاليين، وأطروحة بويعيد التي سنعود إليها بعد حين، لشرح حبيباتها على لسانه شخصيا.

ومن الملفت للانتباه في اطار هذه المحاكمة، ذلك العدد الضخم من المحامين الذين لم يحضروا جميعهم للمرافعة، بل للتعبير عن تضامنهم مع المتهمين، ولم يقل عددهم في جميع الجلسات التي حضرناها والتي كانت

الحضور. وهنا تزايد احراج السيد بوغبيد، فقال لنا أنه من المحتمل أن يتحدث في الموضوع مع بعض محاوريه للتحقيق من حدة المحاكمة، فأجبنا أنه سيكون فعلاً، من الایجابي أن يتدخل المكتب السياسي لدى السلطات ليوضح بأن الامر يتعلق بمشكل داخلي يمكن تصفيته سياسياً داخل هيئات الحزب، وبالتالي، فإن ما جرى لا يتطلب محاكمة من هذا الحجم، لأن سكوته يزكي في العمق، موقف السلطة. وقد فاجأنا بوغبيد بموقف انزوائي، عندما قال بأن المتهمين الحاليين محظوظين، إذ لم يلمس هو أثناً محاكمته أى دعم أو مساندة من طرف المحامين الاجانب. ولقد صدمنا بهذا القول، لكنه بوغبيد يلقي على المتهمين مسؤولية عدم تمكّن المحامين الاجانب من موافرته خلال محاكمته، بعد أن منعوا من دخول التراب المغربي من طرف السلطات".

لائحة المناضلين الاتحاديين

الحكم بالسجن لمدة ٣ سنوات :

- عبد الرحمن بنعمرو : محامي، عضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي، عضو في مكتب الجمعية المغربية لحقوق الانسان، نقيب سابق للمحامين بالرباط.
 - العربي الشتوكي : محامي، عضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي، عضو في مكتب الجمعية المغربية لحقوق الانسان، عضو هيئة المحامين بالرباط.
 - محمد الفلاحي : عامل، عضو في مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالرباط.
 - اليزيد بركات : صحافي، كاتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالدار البيضاء .
 - بوکرین محمد : عامل تقني ، عضو اللجنة الادارية وكاتب فرع الاتحاد الاشتراكي ببني ملال .

الحكم بسنة نافذة :

 - المتوكل مبارك : مدرس، عضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي .
 - الطيب الساسي : محامي، عضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي ، عضو مكتب الجمعية المغربية لحقوق الانسان ، نقيب المحامين بأكادير .
 - أحمد بنخلون : محامي، عضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي .

- أحمد ايزى : عامل تقني ، عضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي ،
عضو مكتب الجمعية المغربية لحقوق الانسان .
- خروج العربي : موظف .
- الباز الحاج عمر : عامل .
- بوشطو محمد : موظف .
- السويدي حميد : مدرس .
- بليلة ابراهيم : عامل .
- أكمان المدني : عامل .
- برادي محمد : موظف .
- الاوسي ابراهيم : تاجر .
- بولديان محمد : عامل .
- الخوببي محمد : محامي بأكادير .

الحكم بستين مع وقف التنفيذ :

- شختورة عبد الرزاق : مدرس .
- بوزيد لحسين : عامل .
- أمامي حسن : طالب .
- السعدي الهاشمي : عامل .
- الرفاعي الحسين : ممرض .
- شاوش عبد السلام : موظف .
- عرش بوبر : عضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي ، عضو اللجنة
الادارية للنقابة الوطنية للتعليم .
- نوراوي عثمان : محامي بأكادير .
- الصديق أحمد : طالب .
- الهراس احمد : محامي بالرباط .
- الشقریني عبد السلام : مدرس .
- آيت عبد الله المختار : مدرس .
- منقاد محمد : موظف .
- العصبي البشير : مدرس .
- الهايدي عبد الهاي : طالب .